«المالية»: الكويت حققت عوائد نفطية فعلية في 2018 بقيمة 58,4 مليار دولار

10٪ انخفاض عوائد النفط الكويتي إلى 52,7 مليار دولار في 2019

- هذه خريطة صادراتنا النفطية.. كوريا الجنوبية أولاً بـ 8,6 مليارات دولار ثم الصين بـ 8,1 مليارات
- 2,710 مليون برميل إنتاجنا النفطي بانخفاض 4,5٪ عن ذروة أغسطس عند 2,83 مليون
- عوائد قياسية للسعودية بـ 194,4 مليار دولار ثم الإمارات بـ 74,9 ملياراً والعراق بـ 68 ملياراً

أحمد مغربي

كشفت وزارة المالية ان الكويت حققت عوائد نفطية بلغت 58,4 مليار دولار في 2018 بالمقارنة بـ 50,2 مليار دولار عام 2017، في حين توقعت ان تحقق الكويت عوائد بقيمة 52,75 مليار دولار في 2019 اي بانخفاض 9,7٪ عن عام 2018.

تلك الارقام المتشائمة لواقع المالية العامة للكويت خلال 2019 اشارت اليها نشرة ميس «MEES» المتخصصة في الشؤون النفطية والتي استندت اليها «المالية» في تقريرها الشهري وفقا لما ذكرته النشرة الدورية عن انتاج دول «أوبيك» ومن ضمنها الكويت، والتي ذكرت ان انتاج دول المنظمة ارتفع ليصل الى 30,2 مليون برميل يوميا خلال شهر مايو الماضي.

وذكرت انه يتوقع ان يرتفع الطلب على النفط بين 1,2 و1,3 مليون برميل يوميا خلال العام الحالي، وارجعت انخفاض اسعار النفط خلال السنوات الخمس الماضية إلى جانب العرض (بسبب النفط الصخري بشكل كبير) وليس جانب الطلب الذي يتجه الى الارتفاع بحوالي مليون برميل في اليوم سنويا.

انخفاض العوائد

وتشير الى ان عوائد النفط قد ارتفعت في 2018 بالمقارنة بـ2017 بنحو 17,4٪ على مستوى دول أوبيك، حيث وصلت الى حوالي 649 مليار دولار في 2018 بالمقارنة بـ 556,2 مليار دولار في 2017، إلا ان هذه الارتفاع لم يصل الى قيمة العوائد القياسية التي تحققت في 2014 والتي بلغت 913,9 مليار دولار، علما ان توقعات العوائد النفطية التي تحققت كانت من نصيب السعودية حيث بلغت 194,4 مليار دولار في 2018 تلتها الامارات 74,9 مليار دولار ثم العراق 68 مليار دولار ثم ايران 60 مليار دولار ثم الكويت 58,4 مليار دولار واقل عائد للغابون 4,2 مليارات دولار.

وبينت ان اسعار النفط شهدت انخفاضات خلال الاشهر الماضية وذلك في ظل عدم التأكد حول الاقتصاد العالمي وآفاق الطلب العالمي على النفط والتوتر التجاري بين الولايات المتحدة والصين، اما في مجال اسعار نفط الكويت المصدر فقد وصل في شهر مايو 2019 إلى 70,07 دولارا للبرميل مقارنة بـ 71,20 دولارا للبرميل في الشهر السابق اي بنسبة انخفاض بلغت 1,6٪.

الإنتاج النفطي

وفيما يتعلق بالإنتاج النفطي للكويت، فقد وصل في شهر مايو 2019 إلى 2,710 مليون برميل في اليوم بالمقارنة بـ 2,69 مليون برميل في اليوم خلال ابريل السابق، اي بارتفاع حوالي 1٪، وبلغ ذروة انتاج النفط الكويت في شهر أغسطس 2018 عندما وصل الانتاج الفعلي عند مستوى 2,83 مليون برميل يوميا اي بانخفاض 4,5٪.

واشارت «المالية» إلى انه نظرا لاعتماد الكويت على صادراتها النفطية الى دول جنوب شرق آسيا فان معدلات النمو في هذه البلدان يعتبر امرا ايجابيا لصالح الكويت، مشيرة الى ان صادرات الكويت النفطية الى كوريا الجنوبية تبلغ 8,6 مليارات دولار والصين حوالي 8,1 مليارات دولار والهند حوالي 5,7 مليارات دولار واليابان حوالي 5,3 مليارات دولار، مشددة على ان توقعات النمو لأهم الدول المصدرة للنفط الكويتي تبقى مشجعة.

وعلى جانب القطاع المالي، ذكرت «المالية» ان ودائع القطاع الخاص شهدت نموا في المصارف المحلية بحوالي 1٪ مع انخفاض طفيف جدا للودائع الحكومية، اما التسهيلات الائتمانية فانخفضت كمجموع لحوالي 502,7 مليون دينار خلال شهري مارس ابريل، وتركز الانخفاض في جميع القطاعات الاقتصادية ما عدا الزراعة والصيد والنفط والغاز.

وفي مجال اصدار السندات والتورق، فقد استقر الاصدار لمدة 3 أشهر، حيث ارتفع بقيمة 320 مليون دينار بين الشهرين المذكورين مع استقرار الفائدة الممنوحة على الآجال المختلفة للودائع بالدينار الكويتي.

الميزانية العامة

وبدأت السنة المالية للكويت للعام 2020/2019 في شهر ابريل الماضي حيث كشفت «المالية» وقتها ان مجمل الايرادات العامة للدولة في السنة المالية الحالية تبلغ 16,3 مليار دينار، فيما يبلغ اجمالي المصروفات العامة والالتزامات نحو 22,5 مليار دينار مع استقطاع 1,6 مليار دينار للأجيال القادمة ليصبح العجز 6,1 مليارات دينار قبل استقطاع نسبة احتياطي الاجيال ونحو 7,7 مليارات دينار بعد استقطاع نسبة احتياطي الأجيال.

وأرجعت «المالية» وقتها زيادة المصروفات العامة للدولة في الميزانية الحالية الى زيادة الباب الأول المرتبات بنسبة 5٪ بالإضافة الى ان ارتفاع معدل سعر النفط يؤدي إلى زيادة تكلفة الدعومات المختلفة (وقود تشغيل المحطات ودعم منتجات المكررة والغاز المسال).

وأشارت الى ان الموازنة تتضمن إجراءات حقيقية تتعلق بتسوية حساب العهد، وتحصيل الديون المستحقة للحكومة (الموازنة تتضمن تسوية تبلغ 341,4 مليون دينار)، كما ان الموازنة تحفز نمو الاقتصاد من خلال المحافظة على المعدل المرتفع للمصروفات الرأسمالية 17٪، كما ان الموازنة تعمل على تأصيل نهج التحكم بمصروفات للحد من الهدر والصرف غير المسؤول بغض النظر عن أسعار النفط (الموازنة الأولية بلغت 30 مليار دينار).

واصل الارتفاع للشهر الخامس على التوالي.. ليسجل بنهاية مايو الماضي 36,9 مليار دولار

احتياطي الكويت من النقد الأجنبي لأعلى مستوى تاريخياً

علاء مجيد

صعد الاحتياطي النقدي الأجنبي خلال شهر مايو الماضي ليصل الى 11,215 مليون دينار (ما يعادل 36,95 مليار دولار)، بزيادة بلغت بنسبة 44.٪ وقدرها 50 مليون دينار (نحو 165 مليون دولار) عن شهر أبريل الماضي، لتتخطى بذلك أعلى مستوى تاريخي لها على الإطلاق المسجل في أبريل الماضي عندما وصل الى 36,7 مليار دولار.

ويأتي هذا الارتفاع للشهر الخامس على التوالي بعد الانخفاض الذي حدث في ديسمبر الماضي، حيث يلاحظ أن الاحتياطي صعد خلال الخمسة اشهر الماضية بمقدار 1,95 مليار دولار، ويمثل الاحتياطي النقد الأجنبي للبلاد إجمالي الأرصدة النقدية والحسابات والسندات وشهادات الإيداع وأذونات الخزانة وودائع العملة الأجنبية لدى بنك الكويت المركزي.

ويرجع ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي خلال شهر مايو من العام الحالي وبلوغه رقما قياسيا جديدا، الى مواصلة تدفق الاستثمارات الأجنبية الى بورصة الكويت، حيث وصل صافي استثمارات الأجانب التي دخلت البورصة خلال الخمسة اشهر الماضية من العام الحالي الى 324,8 مليون دينار بما يعادل قرابة 1,1 مليون دولار.

احتياطي الذهب

وكعادة، جميع السنوات السابقة لم يتغير احتياطي الكويت من الذهب الذي استقر عند 79 طنا بحسب مجلس احتياطي الذهب العالمي وتبلغ القيمة الدفترية لتلك الكمية من الذهب لدى الكويت 31,7 مليون دينار وذلك حسب الأسعار وقت الشراء وليس بالقيمة السوقية الحالية وتخطت القيمة السوقية لاحتياطي الكويت من الذهب 3 مليارات دولار حيث وصل سعر طن الذهب 39,3 مليون دولار.

وبحسب النشرة الشهرية لبنك الكويت المركزي، وصل إجمالي موجودات البنك 11,4 مليارات دينار موزعة بين الاحتياطات الأجنبية السائلة التي تمثل السواد الأعظم بـ 11,21 مليارات دينار بالإضافة الى الاحتياطات الذهبية بقيمة 31,7 مليون دينار واحتياطات أخرى بمقدار 135,7 مليون دينار.

الأوراق النقدية

وبلغ مجموع قيم الأوراق المالية والمسكوكات في مايو الماضي نحو 2,063 مليار دينار بارتفاع قدره 171 مليون دينار وبنسبة 9٪ عن شهر أبريل الماضي البالغ 1,892 مليار درهم، مقسمة الى 2,035 مليار دينار مجموع قيم الأوراق المالية وهي تمثل السواد الأعظم، بينما جاءت مجموع قيم المسكوكات بقيمة 28,1 مليون دينار.

وارتفعت جميع الفئات الورقية في شهر مايو الماضي عن شهر أبريل، حيث ارتفعت أوراق النقد فئة 20 دينارا بنسبة 6,2٪ بمقدار 68 مليون دينار لتصل الى 1,164 مليار دينار مقارنة بـ 1,096 مليار دينار في أبريل الماضي.

كما ارتفعت قيمة فئة 10 دنانير بمقدار 54 مليون دينار، حيث وصلت في نهاية مايو الى 637 مليون دينار مقارنة 583 في ابريل الماضي. وارتفعت فئة 5 دنانير بقيمة 47,2 مليون دينار حيث بلغت بنهاية مايو الماضي 147,6 مليون دينار في مقارنة بـ 100,4 مليون دينار في ابريل من العام الماضي. وأيضا ارتفعت فئة الواحد دينار بقيمة 2,5 مليون دينار حيث بلغت بنهاية مايو الماضي 57,9 مليون دينار مقارنة بـ 55,4 مليون دينار في ابريل الماضي.

أما على مستوى المسكوكات، فقد ارتفعت بنسبة 0,1٪ حيث بلغت 28,13 مليون دينار في نهاية مايو الماضي مقارنة بـ 28,1 في أبريل الماضي. وأيضا ارتفعت جميع فئات المسكوكات كما في الأوراق المالية، حيث ارتفعت فئة 100 فلس بمقدار 13 ألف دينار، حيث بلغت بنهاية مايو 12,57 مليون دينار مقارنة بـ 12,56 مليون دينار بنهاية أبريل الماضي.

وارتفعت فئة 50 فلسا بمقدار 12 ألف دينار حيث وصلت الى 8,84 ملايين دينار في نهاية مايو الماضي مقارنة بـ 8,82 ملايين دينار في نهاية ابريل الماضي. كما ارتفعت فئة 20 فلسا بمقدار 4 آلاف دينار، حيث بلغت 3,76 ملايين دينار بنهاية مايو الماضي مقارنة بـ 3,75 ملايين دينار في نهاية أبريل الماضي. وتقيس الموجودات الأجنبية قوة المركز المالي الخارجي والقدرة على مقاومة الضغوط التي تتعرض لها العملة المحلية.

واستقرت قدرة احتياطات الكويت من النقد الأجنبي على سد احتياجات الاستيراد الى نحو 13 شهرا كما في مايو الماضي، حيث بلغت قيمة الواردات الشهرية للكويت في المتوسط 2,8 مليار دينار من السلع في المتوسط.

قانون الدين العام

وكانت وكالة فيتش قد أكدت ان إقرار القانون الجديد سيسمح للحكومة بإصدار المزيد من الديون في السنتين الماليتين الحالية والمقبلة، متوقعة أن تصل قيمة الإصدارات من الديون الخارجية خلال السنتين المقبلتين نحو 16 مليار دولار لتصل نسبة الدين العام الى نحو 38٪ بحلول عام 2019.

وتلجأ الحكومة الى السحب من الاحتياطيات لديها لسد عجز الموازنة العامة للدولة والذي بدأ في الظهور منذ 4 سنوات ويتواصل رغم ارتفاع أسعار النفط.

وبمقارنة الاحتياطيات الكويتية بنظرائها الخليجية، تحل الكويت في المرتبة الثالثة خلف كل من السعودية والإمارات وتحتل السعودية المرتبة الأولى، حيث بلغ إجمالي النقد الأجنبي والودائع في الخارج لدى مؤسسة النقد السعودي (ساما) بنهاية أبريل الماضي 637 مليار ريال سعودي أي ما يعادل 196,9 مليار دولار.

وتصل الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية لدى مصرف الإمارات المركزي بنهاية مارس نحو 363 مليارات درهم إماراتي (ما يعادل 99 مليار دولار) وتشمل الأرصدة المصرفية والودائع بالخارج والأوراق المالية.

يذكر أن الكويت تمتلك خامس أكبر صندوق سيادي في العالم بأصول تقدر قيمتها بنحو 592 مليار دولار تتوزع على صندوق احتياطي الأجيال القادمة والاحتياطي العام والثالث خليجيا بعد الإمارات 1,17 تريليون دولار والسعودية بصندوق بلغ 876 مليار دولار وجاءت قطر في المركز الرابع بـ 320 مليار والخامس عمان 24 مليار دولار وأخيرا البحرين السادس بـ 10,6 مليارات دولار، وبلغ إجمالي صناديق الثروة السيادية لدول الخليج 3 تريليونات دولار.

العمالة الماهرة عرضة للخطر في ظل النداءات بتعديل التركيبة السكانية

عدد الكويتيين والوافدين متساوٍ بعد 5 سنوات

محمود عيسى

قال موقع بريطاني متخصص بمتابعة شؤون العمالة المهاجرة في مختلف دول العالم ان الكويت ظلت طيلة عقود عديدة وجهة شهيرة وشعبية للعمالة الوافدة، لاسيما بالنسبة للمتخصصين في قطاع النفط والغاز، ولكن يبدو أن الأمن الوظيفي بالنسبة لهؤلاء في الوقت الحاضر آخذ في التلاشي.

وقال موقع emigrate.co.uk انه نادرا ما يمر يوم دون ان تنشر وسائل الإعلام المحلية تغطيات عن مزيد من التدابير الجديدة الرامية لتقليص التركيبة السكانية للمغتربين في الكويت، التي عرفت منذ عدة عقود وجهة رئيسية لأصحاب المهن والاختصاصيين من الوافدين.

ومضى الموقع الى القول بأن آخر ما صدر عن بعض أعضاء مجلس الأمة الكويتي من دعوات لترحيل مليون عامل أجنبي على مدى السنوات الـ 5 إلى الـ 10 المقبلة هو الأحدث في سلسلة من المطالب البرلمانية المماثلة. ولطالما كان موضوع المبعدين من العمالة الوافدة في الكويت مثار جدل، لأنه قائم على اعتقاد غير عملي مفاده ان المواطنين الكويتيين سيتمكنون من تولي الوظائف التي ستصبح شاغرة بعد التخلص من العاملين الأجانب.

وهناك مشكلتان تفندان هذا الاعتقاد ـ الأولى هي أن الوظائف التي يتم تحريرها من قبل العمالة ذات المستوى الأدنى من المهارة تعتبر مهينة من قبل المواطنين الذين يتعالون عنها، فيما تقوم المشكلة الثانية على ان الاعتقاد بأن الكويتيين من الخريجين الجدد ذوي الثقافة العالية مستعدون لتولي وظائف كان يشغلها في السابق محترفون أجانب من ذوي الخبرات العالية، هو ببساطة اعتقاد غير عملي. وتشمل عبارة «الخبرات العالية» كل القطاعات في الغالب.

وتستند التقارير حول هذا الموضوع إلى الأخبار التي تتحدث عن مغادرة 30 ألف وافد من الكويت في 2016، ويجب التنويه الى أن الغالبية العظمى منهم من فئة أصحاب الأجور المتدنية أو العمالة غير الماهرة التي يشار إليها باسم «العمالة الهامشية»، لكن من غير المرجح أن يتسابق الكويتيون العاطلون عن العمل للحصول على الأعمال المتواضعة التي كان يقوم بها هؤلاء.

وقال الموقع انه ينبغي على المهنيين المغتربين في الكويت الذين قد يتطلعون نحو تحقيق حلم طويل الأمد قائم على المزايا المالية أن يفكروا مليا الآن في مستقبلهم العملي إذا حملت جوازات سفرهم ختما بالإبعاد من البلاد لأي سبب كان. حيث إن مناداة 5 من أعضاء مجلس الأمة في ديسمبر الماضي بضمان التوازن الديموغرافي بين المغتربين والكويتيين خلال السنوات الـ 5 المقبلة، يجب أن تكون بمنزلة تحذير للمغتربين المحتملين الذين يتطلعون إلى العمل في الكويت أو دول الخليج الأخرى.

وانتهى الموقع الى القول بأن التقديرات الحديثة في وسائل الإعلام العربية المحلية تشير إلى أن عدد الكويتيين بعد 5 سنوات من الآن سيصل إلى حوالي 1,6 مليون نسمة، ما يعني أن 1,6 مليون شخص فقط سيكون الحد الأقصى المسموح به لوجود العمالة الوافدة. ولكن لسوء الحظ من المحتمل أن يصل العدد المتوقع، بما في ذلك العمالة المنزلية وعمال البناء وأبناء الكويتيات المتزوجات من أجانب، إلى حوالي 2,3 مليون نسمة.